

# النحاة وحروف الجر

صلاح الدين الزعبلاني

هذا بحث طريف ، حاجة الكتاب اليه ماسة ملحة ، وهم اذا أصابوا فيه حظاً وظفروا منه بطائل وتعلقوا بسبب وثيق ، كان لهم من ذلك مادة قوية في ممارسة الكتابة واتقانها ، وعون وظهير في تصريف المعاني وتوجيه دلالاتها ، وسوقها متناسقة متناظرة ، دون لبس أو خلل . وقد جاء للمتقدمين وكثير من المحدثين المتأخرين من هذا النمط ما لا يدافع في حسنه . واذا هم أخلتوا بالأصل المعوّل عليه في استعمال هذه الحروف وعبثوا بضوابطها فجروا على غير العرف العربي في تصريفها أسخفوا بالكتابة وانحطتوا بها الى ركافة العامة ، فطال الخطب في ذلك وعسر واستوسع الوهي وكثر ، وكان لنا منه أمثلة غثة باردة هي أشبه شيء بالثياب المتداعية كلما حيضت من جانب تهتكت من آخر .

ولا بد في بلوغ الغاية في هذا المطلب من اعمال الفكر وتدقيق النظر ، وبذل الطوق في تحصيل ما يتصل بجوانب البحث ، اذ لا مجال لتحقيق المراد منه بأهون سعي وأقرب طلب . وليس القائل في هذا بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده .

وقد عقدت في كتابي ( مسالك القول في النقد اللغوي ) فصلاً سابغاً أفضت فيه بعض الافاضة في استيفاء طرف من الأصول في هذا الباب ، ورأيت ان أدارك هنا ما جمعت يدي عليه من دقائق ، فيما اتفق لي بعد ذلك من تحقيق ، واعترض من تمحيص واستقراء . ولو شئت لأوردت منه شيئاً كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق .

## ضوابط في استعمال الحروف :

قال أبو نزار المعروف بملك النحاة ، على ما حكاه الامام السيوطي في الأشباه والنظائر ( ١٧٦/٣ ) ، وأبو نزار هذا امام بارع من فقهاء الشافعية ، ذو نظم ونثر ، له مصنفات

في النحو والصرف والقراءات والفقه والأصول وديوان شعر ( مولده ببغداد ووفاته في دمشق ٥٦٨ هـ ) قال : ( ان الفعل قد يتعدى بعلته من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل ، وانما يثيرها ويظهرها حروف الجر ) وأردف ( وذلك أنك اذا قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار ، فان أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة ، فان أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار ، وان أردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي فقد وضع بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل ألا يتعدى الا بحرف واحد ) .

فثبت بهذا أن الفعل يصرف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر أطرد تصريفها فيها . وقد أحاطت كتب اللغة بوجوه تصريف كل حرف فاستعمل فيها ، على جهة القياس والاطراد . تقول في تصريف ( أجاب ) : ( أجبت في الكتاب ، وبالكتاب ، وأجبت عنك ، وعلى ورقة بيضاء ، ولأمر مهم ، وعن الأسئلة ، من أولها الى آخرها ) . كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصت على تعديتها بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر ، كقولك ( أعنتك على عدوك ، وتدربت على العمل ، وحزنت عليه وغضبت ، وحسدتك على كذا ، وتوفرت على صاحبي ، وارتحت اليه ، واعتذرت اليه ، وأنست به ورغبت فيه ) وهكذا . فاذا جمعت القياس في استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة ، الى السماع فيما نصت عليه المعجمات خاصة ، أقول اذا ضمنت يدك على هذا وذاك ، كان لا بد أن تلحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف انما يفرد به بمعنى لا يؤديه تصريفه بحرف آخر ، وان داناه أحياناً ، لأن لكل حرف وجهة يختص بها دون سواه .

### لكل حرف وجهة خاصة :

يقول أبو البقاء الكفوي في كلياته فيما نحن بسبيله ( الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف . فان ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه ، وعدلت اليه وعنه ، ومليت اليه وعنه ، وسعيت اليه وبه . وان تقارب معاني الأدوات عسر الفرق ، نحو قصدت اليه وله ، وهديت الي كذا ولكذا . فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر . أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ، فينظرون الى الحرف وما يستدعي من الأفعال ، وهذه طريقة امام الصناعة : سيبويه ) . وأبو البقاء من تعلم تبسطاً في العربية واستبحاراً وايغالا في البحث ، وسعة اطلاع .

ويفسر ما جاء به أبو البقاء من تمايز وجهات الحروف ولو تدانى بعضها وتماقبت على معنى ، قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ( قل هل من شركائكم من يهدي الى الحق ، قل الله يهدي للحق - يونس / ٣٥ ) : ( وهدى كما يتعدى بالي لتضمينه معنى الانتهاء ، يُعَدَّى باللام للدلالة على أن المنتهى غاية الهداية ، وأنها لم توجه نحوه على سبيل الاتفاق ، ولذا

عُدِّي بها ما أسند الى الله ) . والموضع الذي عُدَّت فيه الهداية باللام في التنزيل هو ما صح أن يكون المهدي اليه فيه غاية الهداية حقاً ، كالايمان ، والتي هي أقوم . ونور الله ، والحق ، وهكذا . .

### اللام والى :

فالقريب المختار ، بل الأصل على هذا ، هو التفريق في الأداء بين ( اللام والى ) ، وإذا كان بعض الأئمة قد قال بتعاقبهما حيناً ، كما فعل الأخفش والزجاج والزمخشري وأبو حيَّان ، أو ذهب الى تعاقبهما قياساً ، كما فعل الامام المالقي فذلك لتقاربهما وتماثلهما في كثير من المواضع . قال المالقي في كتابه ( رصف المباني في شرح حروف المعاني ) . ( والموضع الخامس أن تكون اللام بمعنى الى ، وذلك قياس ، لأن الى يقرب معناها من اللام ، وكذلك لفظها ) ، ثم استدرك فقال : ( وان كان بينهما فرق من حيث ان الى لا انتهاء الغاية ، واللام عارية عنها ) وأردف : ( فاستعمال احدهما في موضع الآخر جائز ) وأنت تعلم أن اغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني أنهما على معنى . وهذا ما حمل أبا البقاء أن يقول : ( ثم ان فعل الهداية ، متى عُدِّي بالى تضمن الايصال الى الغاية المطلوبة فاتى بحرف الغاية . ومتى عُدِّي باللام تضمن التخصيص بالشئ المطلوب ) .

### القول في تعدي ( اعتذر )

الاعتذار كما لا يخفى هو الاتيان بالعذر وطلب قبوله . قال صاحب المفردات : ( واعتذرت اليه أتيت بعذر ) ، والعذر كما جاء في اللسان : ( الحجة التي تعتذر بها ) أي تحتج . ففي الألفاظ الكتابية لعبدالرحمن بن عيسى الهمداني ( اعتذر وتعذر اذا احتج ) ، فاذا أنت أدليت بعذر الى صاحبك وطلبت قبول العذر قلت ( اعتذرت الى فلان ) . ولا تستطيع أن تقول ( اعتذرت عن فلان ) حتى يكون اعتذارك ثيابة عنه . قال المرزوقي في شرح الحماسة ( ١١٧ ) : ( حتى ان بعضهم اعتذر عن مات على فراشه فقال :

بحمدٍ من سنائك لا بدمٍ أبا قرآنٍ متٍ على مثالٍ )

والمثال : الفراش .

أما اذا أردت الكشف عن سبب اعتذارك وما حملك عليه ، فأنت تقول ( اعتذرت اليه من تقصيري ) هذا هو الأصل ، وعليه نص المعاجم ، ولكن هل تقول ( اعتذرت اليه عن تقصيري ) ؟ أقول ما دمت تقصد بقولك ( عن تقصيري ) ذكر ( سبب الاعتذار وعلته ) وما حملك عليه ، فالكلام سائغ مستقيم . وقد مرَّت به المعاجم وجرت عليه السنة الأئمة . قال الفيومي في المصباح : ( واعتذر الي : طلب قبول معذرتي ، واعتذر عن فعله : أظهر عذره ) . وجاء في الافصح ، والافصح خلاصة المخصص لابن سيده وبعض المظان المعتمدة ( العذر ما أدليت به من حجة لاسقاط الملامة . . عذر فلاناً فيما صنع يعذره عذراً ومعذرة ، وأعذره : رفع اللوم عنه ، واعتذرا اليه : طلب قبول معذرتي ، واعتذر عن فعله ومنه : أظهر عذره / ٢٥٥ ) .

أما استعمال الأئمة له فقول ابن جني في الخصائص ( ٤١٥/١ ) : ( ويؤكد لك أننا نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور ) ، أي نعتذر عن فعلهم هذا . وكذلك قول المرزوقي في شرح الحماسة ( ١٢٦ ) : ( كالاعتذار عن الأخذ بالفضل عليهم ، وترك الصفح عنهم ) . وما جاء في المثل السائر لنصر الله بن الأثير الجرجزي ( ٤٦٣ ) : ( فان هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب ) . وما جاء في اللسان ( في عسق ) : ( هذا قول ابن سيده ، والمعجب من كونه لم يعتذر عن سائر كلماته ) . وقد كرر هذا فقال : ( ومن الممكن أن يكون ابن سيده ، رحمه الله ، ترك الاعتذار عن كلماته . . . وعن لفظة : شائني . . . واعتذر عن لفظة عَسَقَنِي ) . واتفق في الأشباه والنظائر - ١٦/٤ ) من كلام الامام جمال الدين بن هشام الأنصاري ما عدى به (اعتذر) ب ( عن ) غير مرة ونحو هذا كثير في كلامهم .

#### مواضع استعمال ( عن ) :

ولكن لِمَ كان النص في المعاجم على تعدية الفعل ب ( من ) غالباً دون ( عن ) ؟  
الذي عندي أن التعدية ب ( عن ) قياسية فيما احتيج فيه الى بيان العلة والسبب .  
فأنت تقول ( قد تسبب هذا عن هذا ) . قال الفيومي : ( وهذا مسبب عن هذا ) وقد تكرر ذلك في كلام ابن جني في الخصائص ( ١٦٠/٣ ) ، كما تقول ( اعتللت بمرضي عن غيابي ، أي احتججت بهذه العلة . قال الفيومي ( واعتل إذا تمسك بحجة ، ذكر معناه الفارابي ) .  
وقال ابن جني ( ٢٠٦/٣ ) : ( واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن ) .

قال الأستاذ محمد علي النجار في كتابه ( لغويات / ١٤٢ ) ، ( وقد استعملت العلة أيضاً في العذر ، ويعتذر به الانسان عن لوم يوجه اليه في التقصير في بعض الأمر ) . وقال : ( ومما يؤنس لما نحن فيه أنه ورد الاعتلال في ذكر العلة ، ويقول الفارابي ، على ما في المصباح : اعتل إذا تمسك بحجته ، وقال أبو قيس بن الأسلت :

وتكرمها جاراتها فيزرنها      وتعتل عن اتيانهن فتعذر  
وليس بها أن تستهين بجارة      ولكنها منهن تحيا وتخفر

فقوله : تعتل عن اتيانهن أي تعتذر بذكر وجه تخلفها عن زيارتهن فظهر أن التعلل في معنى ذكر العلة ، له وجهه الصحيح ) .

وقد ذكر النحاة من معاني ( عن ) المطردة : ( التعليل ) ، قاله صاحب المغني ( ١٢٧/١ ) ومثّل له بقوله تعالى ( وما كان استغفارهم لأبيه الا عن موعدة - التوبة / ١١٥ ) . وفي الهمع للسيوطي ( ٢٩/٢ ) ما في المغني . وفي شروح الألفية وغيرها من الأهمات نحو من ذلك وانظر الى ما جاء في أمالي المرتضى حول تخريج قوله تعالى ( فخر ) عليهم السقف من فوقهم - ( النحل / ٢٦ ) قال المرتضى ( ٣٥١/١ ) : ( قيل في ذلك أجوبة

أولها أن يكون على معنى عن فيكون - فخر عنهم السقف من فوقهم - أي خرّ عن كفرهم وجحودهم بالله تعالى وآياته، كما يقول القائل: اشتكى فلان عن دواء شربه ، وعلى دواء شربه ، فيكون على وعن ، بمعنى من أجل الدواء ) ! •

وإذا صح هذا فلم لا نقول ( اعتذرت اليه لغيايبي ) واللام فيه للتعليل أيضاً ؟ والجواب عن ذلك : نقوله ، وقد أجريت اللام في مجراها ووضعت موضعها ، والكلام صحيح لا شين فيه • ففي محاضرات الأدباء للراغب ( ٤٥٠ ) : ( المعتذر لتركه الصلاة ) ومعناه ( المعتذر بسبب تركه الصلاة ) • وقد تكرر ذلك في المحاضرات فجاء فيه ( ٢٨٦ ) : ( المعتذر للقصر ) و ( الممدوح بالخفة والمعتذر للنحافة ) ، وعلى هذا نقول ( اعتذرت لغيايبي يوم الجمعة ) • وهو مستقيم •

### المانعون لقول القائل ( اعتذر عن التقصير ) :

منع الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله في كتابه (دراسات في فلسفة النحو ) قول القائل ( اعتذر عن التقصير والذنب ) وجعل صوابه ( من التقصير والذنب ) ، وأتى بشواهد من نصوص المعاجم وكلام الأئمة ، بمجيء التعدية ب ( من ) • وقال : ( وانما تستعمل عن مع اعتذر ومصدره لافادة معنى النيابة ، يقال : اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي جناه أو من تقصيره • • ) أما ما جاء في المصباح ( واعتذر عن فعله : أظهر عذره ) فقد ذهب جواد الى أنه محرف •

أقول في الجواب عن ذلك ان صاحب المصباح لم ينفرد بهذه التعدية كما رأيت ، وليس ثمة ما يوجب الارتياح بنصه ، وأما قول جواد ( وانما تستعمل عن لافادة معنى النيابة ) فهو صحيح ، ولكن اذا دخلت ( عن ) على ( من ) وجب عليه الاعتذار ( لا على سبب الاعتذار وعلته ) وهذا واضح وقد أشرنا اليه •

### المجيزون لقول القائل ( اعتذر عن التقصير ) :

جاء في المعجم الوسيط ، معجم المجمع القاهري : ( ويقال اعتذر من ذنبه وعن فعله ) ، فهل أراد أن يخص الذنب ب ( من ) ، والفعل ب ( عن ) ؟ أقول اذا أراد ذلك فلا وجه له البتة ، واذا لم يعن ذلك فما الذي حمّله على أن يحكي بالحرف عبارة الجوهرية ( الاعتذار من الذنب ) ويضم اليها عبارة المصباح ( واعتذر عن فعله ) فيجمع بينهما ويوهم أن ( من ) في استعمال الفعل غير ( عن ) ؟ وقد كان الأمثل أن يطبع على غرار الافصاح فيقول ( واعتذر عن فعله ومنه ) أو ( واعتذر من ذنبه وعنه ) •

وعرض الأستاذ محمد العدناني لتعدية ( اعتذر ) في معجمه ( الأخطاء اللغوية الشائعة ) فأقر تعدية الفعل بمن وعن لذكر العلة ، لكنه عطف الأمر على ( اناية حرف مكان حرف ) وليس ثمة ( اناية ) ، وانما يجري كل حرف من الحرفين المذكورين في مجراه ووضع موضعه • ثم أنكر قول القائل ( يعتذر ) بالضم كينصّر ، وجعل صوابه

( يعذر ) بالكسر كيضرب • قال ( ويقولون: يعذر فلان صديقه فيما صنع ، بالضم ، والصواب يعذر صديقه بالكسر • )

أقول : جاء الفعل على ( يعذر ) كيضرب ، وعلى ( يعذر ) كينصر • قال ابن سيده في المخصص ( ٨١/١٣ ) : ( عذرتُه أعذُرُه عذراً ومعدرة بالفتح حكاها سيبويه • ) فضم الذال في ( أعذُرُه ) وكسرها • وقال ابن منظور في اللسان ( وعذره يعذُرُه فيما صنع عذراً • ) فأنت الذال في مضارع الفعل مضمومة ومكسورة أيضاً • فقول الكتاب ( يعذُرُه ) بالضم صحيح كما رأيت ولا وجه فيه للتخطئة •

تعدي ( اعتذر ) بعلى :

أقول إذا كان ( اعتذر ) قد جاء بمعنى ( احتج ) كما ذكره الهمداني في الألفاظ الكتابية فقال ( اعتذر وتعذر إذا احتج ) وكان ( العذر ) ( الحجة ) على ما جاء في اللسان ( العذر : الحجة التي تعتذر بها ) فقد اتفق أن عدِّي ( اعتذر ) ب ( على ) كما يُعدِّي ( احتج ) فأنت تقول : ( اعتذرت على فلان بعذر ) كما تقول ( احتجبت عليه بحجة ) ، فانظر الى قول منصور بن مشحاج :

ومختبط قد جاء ، أو ذي قرابة فما اعتذرت ابلي عليه ولا نفسي

قال المرزوقي في شرح الحماسة ( ١٦٧٥ ) : ( فلا نفسي احتجرت عنه يمنع ولا ابلي اعتذرت عليه بعذر ، كأن عذر الابل تأخرها عن مباءتها ، أو ذكر وقوع آفة فيها أو تسلط جذب عليها ، واحتجاز النفس : بخلها بها وإقامة المعاذير الكاذبة دونها وما يجري هذا المجرى ) • وأصل الاختباط في الورق تقول اختبطت الورق إذا نفضته من الشجر ، وكما يستعار الورق فيكنَّى به عن المال يستعار الخبط فيكنَّى به عن طلبه •

القول في تعدية ( كشف )

قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( دراسات في فلسفة النحو والصرف • ) ينتقد على كاتب بعض كلامه : ( وكشف كنوزها • ونظامها البديع ، وقد أراد الكشف عن كنوزها • ومن العجب أنه قال قبيل ذلك : وكشف فيه عن سعة اطلاع ، فسوى بين كشف عنه وكشفه • )

أقول أراد الأستاذ جواد أن ( كشفه ) غير ( كشف عنه ) • فالكشف انما يكون ( للساتر ) وهو الغطاء أو ما يقوم مقامه ، فالغطاء هو المكشوف • أما المكشوف عنه فهو ( المستور ) أو ما ينوب منابه • قال ( والأصل كشف الغطاء أو الستار أو الحجاب ) وأردف ( والجملة الثانية - أي كشف عنه - أريد بها إزاحة ما يستتر ، عن الشيء المستور حسب ) ، فما صواب المسألة ؟ •

الأصل في معنى ( كشف عنه ) :

لا خفاء بأن الأصل في الكشف هو ازالة الغطاء أو الستار ورفعته عن المستور . تقول ( كشف الخمار عن الوجه ) و ( كشفت الغطاء عما وراءه ) . قال صاحب العين ( الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه ) . فتعدية الفعل الى ( الغطاء ) أو ( الحجاب ) انما يكون بنفسه ، والى ( المستور أو المحجوب ) ب ( عن ) .

وقد يطبق الغطاء على الانسان فيغمره ويثقل عليه ويشدد ، كالهم اذا غشي الانسان فاحتواه ، بل عظم عليه وشق ، فتقول فيه : ( جلوت الهم عنه وسرّيته ، بل كشفت عنه السوء أو الضر أو العذاب ، وعلى هذا الحدأي التنزيل : ( لئن كشفت عنا الرجز - الأعراف / ١٣٣ ) و ( فلما كشفنا عنه ضره - يونس / ١٢ ) و ( كشفنا عنهم العذاب - يونس / ٣٨ ) .

وقد يُلْمُ بالانسان ما يجب عنه النظر كشغل من غمرة فيذهب ببصره كل مذهب ، وقد فسّر به قوله تعالى : ( لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد - ق / ٢٢ ) . قال الامام البيضاوي : ( الغطاء الحاجب لأمر المعاد وهو الغفلة والانهماك . . وقيل الخطاب للنبي ﷺ ، والمعنى كنت في غفلة من أمر الديانة ، فكشفنا عنك غطاء الغفلة بالوحي وتعليم القرآن ، وبصرك اليوم حديد ترى ما لا يرون وتعلم ما لا يعلمون ) .

ومما قيل على حد ( كشف الغطاء ) قول أبي علي المرزوقي في شرح الحماسة ( ١٠٦٠ ) : ( ثم كشفت الغمة وأثبت الحجة بكلام فصيح لا يلتبس ) أي رفعت الغمة عنه وأزحتها ) وقوله ( ١٠٩١ ) : ( فتركت بعدها دواهي وخطوباً عظيمة هي في أغطيتها لم تظهر ولم يكشف عنها ) ، أي لم يكشف عنها غطاؤها ، وقوله ( ١٠٩٣ ) : ( فتذكر معانيهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومساوئهم ) أي تكشف عنها ما كان يحجبها ، وقوله ( ٧٦٠ ) : ( تندم على ما قصر فيه من النظر والفحص والكشف عن عقبى الأمر ) . وقول الخفاجي صاحب سر الفصاحة ( ٣١ ) : ( وذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق ، والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء ) أي كشف الغطاء عما طوي عن فهم الناس .

الأصل في معنى ( كشفه ) :

أقول اذا اتفق قول صاحب العين ( الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه ) كما حكاه ابن سيده في المخصص ( ١٣ / ١٤٤ ) ، فقد أردف : ( وكشفت الأمر أكشفه كشفاً : أظهرته ) . وحكى ابن سيده عن أبي زيد أيضاً ( جلوت الأمر وجلّيته وجلّيت عنه : كشفته وأظهرته ، وقد أنجلي وتجلّى ) . وقال ابن منظور في اللسان : ( وكشف الأمر يكشفه كشفاً : أظهره ) .

وهذا يعني أن للفعل منحى آخر يتعدى فيه بنفسه الى ( المجهول أو المخفي ) ، تقول :  
( كشفت الأمر اذا جلوته وأظهرته ) • فاذا كان ( كشف الغطاء عن المجهول ) هو الأصل ،  
فكيف تفرّع عليه هذا ؟ •

أقول : الأصل قولك ( كشفت الحجاب عن المجهول ) ، ولك أن تقول : ( كشفت  
حجاب المجهول ) ، فاذا عرفت أن ( الحجاب ) يلزم ( المجهول ) ، واعتذرت بهذا فاستغنيت  
عنه بذكر ( المجهول ) حذف المضاف فقلت ( كشفت المجهول ) اذا أظهرته • وأكثر ما  
يكون الاستغناء عن ( الحجاب ) أي المضاف ها هنا ، اذا كان الحجاب دون المجهول هو  
الغموض والخفاء والجهل والضياع ، فيكون معنى كشف المجهول هو الاهتداء اليه وإظهاره •  
وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة ، أستغفر الله ،  
وربما حذف العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنساً بالحال ودلالة على موضوع  
الكلام ، كما قال أبو الفتح ( المحتسب - ١ / ١٨٨ ) • فعلى هذا قول ابن جني في المحتسب  
( ١ / ٢٣٩ ) : ( وكشفت هذا الموضوع يوماً لبعض ما كان له مذهب في المشاغبة ) • وقول  
جُرَيْبَةَ الفقمسي :

**هم كشفوا عيبَ العائنين من العارِ أوجههم كالحمم**

قال المرزوقي في شرح الحماسة ( ٧٧٤ ) : ( وقولهم هم كشفوا عيبَ العائنين •••  
أي أظهروا من عيب من كان يطلب عيبهم ، ما كان خافياً •• فكانهم كشفوا عيابهم  
المنطوية على عيوبهم فأسودّت وجوههم بما غشيها من العار ، حتى صارت كالحمم ) •  
والعيبة هنا موطن العيوب ومودعه • وانظر الى قول أبي الحنناء : ( شرح الحماسة / ٩٢٣ )

**وجربت ما جربت منه فسرّني ولا يكشف الفتیان غير التجارب**

أي يكشف دخيلتهم •

وهذا قول المرزوقي ( ٥٢٠ ) : ( وهذا المعنى قد كشف غيرُه ) أي أظهره وجلاه •  
وقول الخفاجي صاحب سر الفصاحة ( ٣٠ ) : ( ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب )  
وقوله ( وكشف هذا •• ما أريد ) وقوله ( ٧١ ) : ( فالعلم بها واضح وكشفها جلي ) •  
فأي بأس بعد هذا بأن تقول : ( كشفت كنوزها •• ونظامها البديع ) اذا اهتديت الى  
هذه الكنوز فأظهرتها ، والى هذا النظام فجلوته ؟ ولا وجه لطمع جوادٍ على قائله بأن  
الغطاء هو المكشوف ، وأن المستور هو المكشوف عنه • ذلك بأن قول الأئمة صريح بأن كشف  
الأمر : إظهاره وجلاؤه • واذا ذهبت تخرّجه على الأصل قلت : ان الكنوز ها هنا هي  
المجهول ، وأنت تكشف حجاب المجهول ، على الأصل ، وتكشف المجهول أي الكنوز على  
حذف المضاف كما مر بك •

وقد بسط - الدكتور جواد رأيَه الذي ذكرنا ، في كتاب آخر له ، هو ( قل ولا تقل )  
فمنع قول القائل ( كشفت الأمر الخفي ) أول الأمر • ثم عدل عن التلحين الى الايثار فقال :  
( فالفصيح أن يقال الكشف عن الأمر الخفي ) وكان قد بدأ قوله ( قل كشفت عن الأمر



الخفي خفاءه ، ولا تقل : كشفت الأمر الخفي ) . أقول لا وجه ، بل لامساغ البتة لما ذهب إليه الأستاذ ، والا فما معنى قول الأئمة بل اطباقهم على أنك ( اذا كشفت الأمر ) فقد أظهرته ، أو يخرج الأمر عن أن يكون (أمراً) اذا كان خفياً ؟ واذا كان لا يصح أن يكون المكشوف غير غطاء و حجاب أو خفاء أو قناع ، كما ذهب اليه جواد ، فكيف أطرد عن الفصحاء الأثبات قولهم ( كشف فلان عورة جاره ) ؟ فانظر الى قول الجاحظ في كتابه ( حجج النبوة ) : ( ولو كان كل كشف هتكاً ، وكل امتحان تجسساً ، لكان القاضي أهتك الناس لسرٍّ وأشد الناس كشفاً لعورة ) ، وقوله : ( لا من طريق الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ) فليس المكشوف فيه كما رأيت ، غطاء ، أو ما يشاكله أو يغني مُغناه .

**فرق ما بين كشفه وكشف عنه :**

أقول لا شك أن استعمال ( عن ) على الأصل أدل على إبراز ما قام دون ( المجهول ) من حجاب حائل ، واتفق من غطاء ساتر ، كما هو حال ( الكنوز ) حين تخفى وتخبا وتطوى ، لذا كان قولك ( كشفت عن الكنوز ) أليق بالمراد . وهذا ما أوحى به المرزوقي حين قال : ( فتذكر معانيهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومساوئهم ) ، وما أراد اذ قال : ( من النظر والفحص والكشف عن عقيب الأمر ) فمهد للكشف بالنظر والفحص ، وما أفصح عنه بقوله ( ١١٣٦ ) : « وما يظهر من معادن الذهب صبيحة مطرة تكشف عن عروق الذهب » . بل هذا ما قصده الخفاجي بقوله ( وذلك أليق بالمتكلمين أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء ) ، اذ لو لم يكن هؤلاء أصحاب تدبر وتأمل وتحقيق ما ظفروا بالكشف عن هذه الأسرار والغوامض .

### خلاصة القول في تعدية ( كشف ) :

والخلاصة أنك تقول على الأصل كشفت الغطاء عن المستور ، فاذا حذفت المفعول لظهوره قلت كشفت عن المستور ، ويغلب هذا حين يكون المستور خفياً . كما تقول كشفت غطاء المستور فاذا حذفت المضاف قلت كشفت المستور ، ولا يشترط في هذا أن يكون المستور خفياً . ولكن هل تقول كشفت عن الغطاء وتريد أنك كشفت عن الغطاء ما وراه ، أي انصرفت عنه الى ما وراه ؟ أقول الأصل أن تقول مثلاً : كشفت المرأة وجهها ، فاذا اعتادت أن تخفيه قلت كشفت المرأة عن وجهها . وتقول كشفت المرأة قناعها عن وجه مضيء ، على الأصل ، وكشفت عن قناعها وجهاً مضيئاً اذا أظهرت وجهها المضيء ، فتكون ( عن ) هنا ( للمجاوزة ) ، أي كشفت الوجه المضيء منصرفاً عن القناع الى ما وراه أو ما وراءه . وقد جاء في رسائل الجاحظ ( رسالته في الشارب والمشروب ، ورسالته في بني أمية ) : ( كشفت عن القناع ) . وفي مقدمة المرزوقي في شرح الحماسة قوله ( والكشف عن قناع المعنى بلفظ هو في الاختيار أولى / ٦ ) .

## القول في تعدية ( قسم )

أخذ الدكتور مصطفى جواد على الشيخ رؤوف جمال الدين قوله : ( الفعل ينقسم إلى قسمين متعدد ولازم ) ، وجعل صوابه ( ينقسم على قسمين ٠٠ ) فقال في كتابه ( دراسات في فلسفة النحو والصرف ٠٠ ) : ( فمن استعمل من النحويين - قسم إلى كذا - بدلاً من - قسم على كذا - فهو محجوج بما ذكره هو نفسه من معاني إلى ، وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ وغيره ) . وقد استظهر الأستاذ بعبارة الجاحظ في كتابه ( الحيوان ) : ( وبعض الناس يقسم الجن على قسمين ) ، وقول ابن حزم الأندلسي في نسب الأنصار ( زيد بطن ضخيم ينقسم على بطون ) ، وقول أبي علي الأنصاري في بعض كتبه ( كنفس قُسِّمت على جسمين ) .

أقول لم يزد الأستاذ فيما قرر وجزم ، على أن سَرَد ما سرد ، ولم يورد على قوله البيئته ليكون رأيه هو الأسد وحكمه هو الأحجى . بل لم يفصح عما ذكر النحاة من معاني ( إلى ) . وكل ما عمد إليه أنه حكى ما اتفق للجاحظ وابن حزم وأبي علي الأنصاري أن قالوه فأجروا فيه تعدية الفعل ب ( على ) . ونحن لو حكينا من كلام الأئمة الفحول ما عدوا فيه الفعل ب ( إلى ) لما أقتنع سفر بجملته ، فما صواب المسألة ووجه الكلام فيما نزع إليه الأستاذ ؟ .

## تعدية ( قسم ) وما اشتق منه بعدة من حروف الجر ، منها على و إلى :

قال ابن منظور في اللسان : ( القسم مصدر قسم الشيء يقسمه قسماً فانقسم ٠٠ وقسمه جزأه ، وهي القسمة . والقسم بالكسر النصيب والحظ والجمع الأقسام ) . وقال ( والقسم بالتشديد الذي يقسم الدور والأرض بين الشركاء فيها ) ، وقال : ( والقسامة بالضم الصدقة لأنها تقسم على الضعفاء ) .

وقال الراغب في مفرداته : ( القسم الافراز يقال قسمته كذا قسماً وقسمة ، وقسمة الميراث وقسمة الغنيمة تفريقهما على أربابهما ) .

والذي يتبين من هذا أنك إذا أردت أن ( تقسم ) المال مثلاً على جماعة فتجعل لكل فرد نصيباً قلت : ( قسمت المال بين هؤلاء ) أو ( قسمت المال على هؤلاء ) ، أي فرقته بينهم . قال الجاحظ في كتابه ( حجج النبوة ) : ( يجعل فضله مقسماً بين جميع الأولياء ) . وقال في كتابه ( التربيعة والتلويز ) : ( أو الدول بينهما مقسومة وعليهما موقوفة ) . وقال فيه : ( وزعم آخرون أن الخير والشر عليهما مقسومان ) وقد تقول ( قسّمته فيهم ) . ففي محاضرات الأدباء للراغب ( ٢٩٤/٣ ) :

لو قسّم الله جزءاً من محاسنه في الناس طراً لثمّ الحسن في الناس ) .

وقال عروة بن الورد :

أقسّم جسمي في جسوم كثيرة وأحسو قراح الماء والماء بارد

قال ابن السكيت : ( قوله : أقسم جسمي ، الجسم ها هنا طعامه ، يقول أقسم ما أريد أن أطعمه في محاويج قومه ، ومن يلزمني حقه والضيفان • وأحسو قراح الماء ، والماء القراح الذي لا يخالطه لبن الا غيره ، والماء البارد أي في الشتاء / ٥٢ ) •

على أن لك أن تعدّي الفعل بـ ( الى ) أيضاً اذا أردت معناها ، كأن تروم بيان الأجزاء التي انتهت إليها القسمة • فانظر الى قول الامام أبي حيان في البحر المحيط : ( وافتراق الناس الى ثلاث فرق ) • ولواحللت ( الانقسام ) محل ( الافتراق ) لكان الكلام ( وانقسام الناس الى ثلاثة أقسام ) وتأويله : أنهم قد انتهوا في افتراقهم أو انقسامهم الى ثلاث شعب • و ( الى ) ها هنا لانتهاى الغاية ، وهو رأس معانيها وملاكه ، فاذا قلت ( قسمت كتابي على ثلاثة أبواب ) عنيت أنك جزأته فجعلت لكل باب من الكتاب جزءاً • واذا قلت ( قسمت كتابي الى ثلاثة أبواب ) أردت أن الكتاب قد انتهى بهذه القسمة أو صار الى هذه الأبواب الثلاثة ، وكله صحيح على تأويله وبابه • وانظر الى ما قاله ثعلب في تفسير قوله تعالى ( انطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب - المرسلات / ٣٠ ) : ( يقال ان النار يوم القيامة تنفرق ثلاث فرق ، فكلما ذهبوا أن يخرجوا الى موضع ردتهم •• ) على ما جاء في التاج ، وقد جاء ذلك في اللسان فزاد في روايته ( الى ) أي ( تنفرق الى ثلاث فرق ) •

واذا قلت ( قسمت الكتاب قسمين ) أو ( شطرين ) • كان انتصاب ( قسمين ) على المصدر • ولك أن تنصبه حالا مقدراً فيه ( قسمت الكتاب متفرقاً ) • فاذا صح هذا وأمكن مثل هذا التقدير ، قلت : قسمت الكتاب الى قسمين ( على معنى ) ( قسمته متفرقاً الى قسمين ) • فانظر الى قول المرزوقي في شرح الحماسة ( ٨٢٦ ) حول قول الشاعر ( قسمنا بذاك الدهر شطرين بيننا ) : ( وانتصب شطرين على المصدر كأنه قال قسمنا الدهر قسمين • ويجوز أن يكون حالا على معنى قسمناه مختلفاً فوق الاسم موقع الصفة لما تضمن معناه ، كما تقول طرحت متاعي بعضه فوق بعض كأنك قلت متفرقاً ، والمراد جعلنا أوقات الدهر بيننا وبين أعدائنا مقسومة قسمين ) •

وتأمل قول المرزوقي في شرح الحماسة ( ١١٩١ ) حول بيت يزيد بن الحكم :

والناس مبتنيان محمود البناية أو ذميم

: ( ومعنى البيت أن أفعال عقلاء الناس لا تخلو من أن تكون مما يُستحق به حمد أو ذم ، فهم يبنون مبانيهم ويؤسسون مكاسبهم على أحد هذين الركنين ، وذلك لأن الأفعال تابعة للأغراض ، وغرض العاقل اليهما ينقسم ) • فتأويل قوله هذا أن غرض العاقل ينتهي في قسمته أو يصير اليهما ، أي الى هذين الركنين • وأردف المرزوقي : ( فانظر ماذا تجلب على نفسك ما تبغيه من فملك وتدخره من كسبك ) • وقال على هذا الغرار ( ١٣١٦ ) : ( واذا تأملت حوادث الدهر وجدتها لا تنقسم الا الى قسمته ، لأنها لا تخلو أن تكون محبوبة أو مكروهة ، أو واقعة أو منتظرة ، أو مخوفة أو مرجوة ) •

وهذا قول ابن جني في سر الصناعة (٦٩/١) : ( وللحروف انقسام آخر الى الشدة والرخاوة وما بينهما ) ، وقوله (٧١/١) : ( وللحروف قسمة أخرى الى الأصل والزيادة ) .  
وقوله في الخصائص (٦٧/٣) : ( وذلك كأن تقسم نحو مروان الى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول : لا يخلو من أن يكون فعلاً أو مفعلاً أو فعوالاً ) . ونحو ذلك قول صاحب سر الفصاحة ( ٢٤ ) : ( وللحروف انقسام الى الصحة والاعتلال والزيادة والسكون والحركة وغير ذلك ) .

أقول : ومن هنا اطباق العلماء والنحاة والكتاب قديماً على هذه التعدية . فقد جاء في مقدمة كتاب كليله ودمنة ( وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن يعلم أنه ينقسم الى أربعة أغراض : أحدها ما قصد فيه الى وضعه على السنة البهائم ٠٠ ) قال هذا لأن الكتاب في الأصل جملة مسائل تُبحث وأغراض تُشرح . وقال الجاحظ في بعض رسائله ( الخاصة : ) ( وقد تنقسم المودة الى ثلاث منازل : منها ما يكون عن اهتزاز الأريحية وطبع الحرية ٠٠ ) ، وقال صاحب الكلبيات أبو البقاء ( ٤١١ ) : ( لسان العرب ينقسم الى ما لا يقاس ٠٠٠ والى ما يطرد فيه القياس ، وأن ما يجري فيه قياس مقرون بالسمع ) .

الأصل في تعدية ( قسم ) بعلى :

والأصل في استعمال ( على ) مع الفعلها هنا ، أن يكون ( المقسوم ) غير ( المقسوم عليه ) كما في قولك ( قسمت الغنيمة على أربابها ) أو ( قسمت الصدقة على الضعفاء ) . فالغنيمة غير الأرباب والصدقة غير الضعفاء . ومن ذلك قول المرزوقي في مقدمة شرح الحماسة ( وكان اللفظ مقسوماً على رتب المعاني ، قد جعل الأخص للأخص ، والأخص للأخص ) .

والأصل في اعمال ( الى ) أن يكون ( المقسوم اليه ) هو ( المقسوم ) نفسه ، كما في قولك ( انقسم الناس الى ثلاثة أصناف ) ، أي انتهوا في القسمة أو ألوا الى هذه الأصناف . ولكن يصح أن تحل ( على ) محل ( الى ) فتقول ( قسمت كتابي على ثلاثة أبواب ) أي فرقت ما فيه وجزأته ثلاثة أجزاء فجعلت كل جزء من الأجزاء في باب من الأبواب وخصصته به ، كأن الباب غير الكتاب . ولا يصح أن تحل ( الى ) محل ( على ) في مثل قولك ( قسمت الميراث على الورثة ) لأن فحواه أنك قسمت الميراث أنصباً كعدد الوارثين وجعلت لكل نصيبه ، ولا يمكن أن تؤدي ( الى ) هذا المؤدى لأنها مجرد الإشارة الى ما آلت اليه القسمة من أجزاء ، فاستعمال ( على ) هو المراد من قسمة الميراث دون ( الى ) وهو الصق بالمعنى وأوفى بالغرض .

وهكذا ما مرّ بك من قول الجاحظ ( كنفس قُسمت على جسمين ) فان معناه ( كنفس شطرت بين جسمين ) فكان لكل جسم من هذه النفس شطر ونصيب . وهذا موضع ( على ) لا موضع ( الى ) ، ولو قلت : ( كنفس قُسمت الى قسمين ) لم يستقم المعنى الذي أردت .

## متى تصح تعدي ( قسم ) بالي ، ومتى تصح بعلى :

كلما صح قولك ( قسمت الشيء قسمين أو ثلاثة ) وهو أصل التعبير ، على حد ما جاء في الحديث ( ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة ) ، جاز قولك ( قسمته الى قسمين أو ثلاثة ) أو ( قسمته على قسمين أو ثلاثة ) . وكلما ساغ أن تقول ( قسمت الشيء بينهما ، أو بين هذه الأشياء أو بين هؤلاء ) كقول علي عليه السلام في نهج البلاغة ( ١٨٥ / ٢ ) ( فقسم بينهم معاشهم ) وهو أصل التعبير عن هذا المعنى ، استقام قولك ( قسمت الشيء عليهم أو على هذه الأشياء أو على هؤلاء ) ولم يُغنِ قولك ( قسمت الشيء اليهما أو إليها أو اليهم ) .

## شواهد تبرز الغرض من تعدي الأفعال بالي، كما عدّي ( قسم ) :

من أمثلة ما عدّي ب ( الى ) لانتها الغاية ، كما عدّي ( قسم ) ، أي لانتها فاعل الفعل أو ما ينوب منابه الى غاية ، تعدي ( سهّل وأبدل وقلب وتقلب وانقلب وانفصل ٠٠ ) . تقول ( سهّل الشيء الى كذا ) أي سهله فانتهى بالتسهيل اليه ، و ( أبدله الى كذا ) أي أبدله فانتهى بالأبدال اليه ، كما كان ( قسمه الى كذا ) بمعنى ( قسمه فانتهى بالقسمة الى كذا ٠٠ ) .

قال صاحب المصباح في مقدمته ( وان وقعت الهمزة عيناً وانكسر ما قبلها جعلت مكان الياء لأنها - تسهّل اليها - نحو البئر والذئب ) .

وقال ابن جني في الخصائص ( ٩ / ٢ ) : ( وأبدل الى الهمز حرفاً لا حظ في الهمز له ، بضد ما يجب لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير احدهما ) ، وأردف ( فكيف يقلب الى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظ له من الهمز ) .

وقال ابن جني في سر صناعة الاعراب ( ٢٣١ / ٣ ) : ( قد قدمنا في كتابنا الخصائص صدرأ صالحاً من - تقلب الأصل الواحد والمادة الى صور مختلفة يخطمها - يريد ينتظمها ويقودها - كلها معنى واحد ، ووسمناه بباب الاشتقاق الأكبر ) .

و جاء في نهج البلاغة ( ٥٨ / ٢ ) ( وليكن من أبناء الآخرة فانه منها قدم ، واليها ينقلب ) . ولا ننس أن ( انقلب ) قد عدّي بالي غير مرة ، في أي الذكر الحكيم ، حين جاء بمعنى ( رجع ) .

وجاء في محاضرات الأدباء للراغب ( ٢١١ / ٣ ) : ( وكتب الصابي عن عز الدولة الى أبي تغلب ، وقد نقل ابنته اليه : قد وجهت الوديعة ، وانما نقلت من وطن الى سكن ، ومن مغرس الى مغرس . وهي بضعة مني انفصلت اليك وثمرة من جني قلبي حصلت لديك ) . وهو جلي بيّن .

## القول في معنى ( تعرض له )

### مذهب جواد في استعمال ( تعرض له ) وحجته :

قطع الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( قل ولا تقل ) أن قولك ( تعرض له ) ينمّ على رغبة الفاعل في الفعل ، والمفعول ان وجد ، فيمتنع على هذا أن تقول ( تعرض

فلان للتعذيب ) أو نحو ذلك ، اذ لا يستقيم أن يكون المتعرض راغباً في ( التعذيب ) أو ما يشاكله من معاناة ومقاساة ، وأن صواب التعبير أن تقول ( عرض للتعذيب ) .

قال الأستاذ جواد : ( وان من الأغلاط ما ارتكبه أدباء كبراء كالدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وتابعهما عليه مقلدوهما غير عالمين بها لأنهما قد وثمهم وموضع ثقتهم . فالفعل الشائع اليوم في أقوال الكتّاب : تعرض ، والخطأ في استعماله انما ظهر في كتاب الأيام ، ففي الصفحة ٥٥ منه قول الكاتب وكان ذكاؤه واضحاً واتقانه للغة بيتاً . وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك ٥٥٥ وفي الصفحة ٥٥ قوله : وكان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام ) .

وقد استشهد بما جاء في المقاييس لأحمد بن فارس : ( تعرض لي بما أكره ٥٥ ) والصباح ومختاره : ( وتعرض لفلان : تصدى له ٥٥ ) والمصباح : ( وتعرض للمعروف وتعرضه يتعدى بنفسه وبالعرف اذا تصدى لذكره ) ، واللسان : ( انطلق فلان يتعرض بجمعه للسوق اذا عرضه على البيع ٥٥ والعرب تقول : عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد ) .

#### القول فيما أتى به جواد من نصوص وشواهد :

أقول ليس فيما بسط الأستاذ جواد من النصوص والشواهد ما يوجب أن يكون ( المتعرض ) راغباً فيما تعرض له ، لكنه يكون طالباً له مبتغياً إياه ، وقد يطلب المرء شيئاً ولا يرغب فيه . واذا كان ( تعرض له كتصدي ) فالطلب والابتغاء شرط في التعرض . ومن هذا قولك ( تعرضت لمروفي ) اذا طلبته . ولكنه قيل أيضاً ( تعرض فلان للتلف ) و ( تعرض للخزي ) و ( تعرض للهلاك ) كما ثبت اطراده عن الفصحاء فما وجهه ؟

أقول : ( تعرض ) كما قال ابن منظور ( عرض واعترض ) فالأصل ألا تعرض للتلف أو تعرض له أو تعترضه ، وانما الوجه أن يتعرض لك فيبتغيك ، أو يعرض لك أو يعترضك . فاذا قلت ( تعرض للمكروه ) أو ( للتعذيب ) فهو كما يبدو ، على القلب ، لا على الأصل ، لأنه بمعنى تعرض لك المكروه أو التعذيب مجازاً ، فأصبحت له عرضة وغرضاً . وقد اتفق بهذا أن يكون المتعرض مبتغياً في اللفظ ، وهو المبتغى والهدف في المعنى ، وأن يكون ( تعرض له ) ك ( عرض له ) . وحين بدا للأستاذ جواد هذا ودل عليه نص صريح نكر النص وعاف الدليل ، وقال ( وقد تركت نصاً واحداً ورد في الصباح ومختاره يخالف واقع اللغة ، واني ذاكره بعد ايراد شواهد واقع اللغة ، أي استعمال تعرض في كتب الأدب وكتب التاريخ ) . أما نص الصباح ومختاره فهو ( وعرضت فلاناً لكذا فتعرض هو له ) أي غدا هدفاً له .

وثمة نص آخر أتى به الأستاذ جواد ، على أنه حجة له ، وهو حجة عليه . قال ابن منظور : ( والعرب تقول عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد ) .

فاذا كان ( تعرّض له ) ك ( أعرّض له ) ، فما الذي يعنيه قولك ، على المجاز ، ( أعرّض فلان للمكروه ) ؟ انه يعني انه أبدى (عرّضه) بالضم للمكروه فأمكنه منه ، كاعور الشيء اذا أبدى عورته . فالمعرّض أو المعور هو الذي أمكن آخر من عرّضه بالضم او عورته فغدا له هدفاً وغرضاً . ففي الأساس : ( أعرّض لك الصيد فارمه ، وهو مُعرّض لك ) وفيه ( وقد أعور لك الصيد وأعورك: أمكنك ) فغدا هدفاً لك . هذا اذا كان الشيء هو المعرّض أو المعور ، فاذا كان المرء كما مثلنا هو المعرّض أو المعور غدا هو الغرض والهدف . فقولك ( أعرّض فلان للمكروه ) معناه أمكن المكروه من نفسه ، وكذا المتعرّض ، فقولك ( تعرّض فلان للتلف ) مثلاً مؤداه أنه أمكن التلف من نفسه فغدا غرضاً له . وهذا ما عناه الكتاب حين جرت أقلامهم به ، ونطقت السنة الأيمة على منهاجه وطبعت على غرارهِ .

أمثلة من كلام الفصحاء تشهد بصحة ما أنكره جواد :

وهذه طائفة من أقوال أصحاب البيان وفصحاء القوم تشهد بأن ما ذكره الأستاذ جواد ، على أنه مغالف لواقع اللغة ، انما هو من طرائق اللغة وأساليبها ، بل تقييم الدليل على سداد ما ذهبنا اليه وتنسخ عنه كل شك. فقد جاء في نهج البلاغة ( ١٥١/٢ ) : ( فكم خصكم بنعمة ، وتداركم برحمة . أعورتم له فستركم ، وتعرّضتم لأخذه فامهلكم ) . قال الشارح : ( أعورتم له أي ظهرت عوراتكم وعيوبكم ، وتعرّضتم لأخذه : أي ان يأخذكم بالعقاب ) . ففحواه اذا : أبديتم عوراتكم فستركم وعرّضتم أنفسكم لعقابه فامهلكم ) .

وفي كلية ودمنة ( فاذا اجتمع عليه هذان الصنفان فقد تعرّض للهلاك - باب الأسد وابن أوى ) وفيه ( والرجل الأرمد العين اذا استقبل بها الريح ، تعرّض لأن تزداد رمداً - باب الملك والطائر ) وقال أبو حيان التوحيدي في كتابه ( أخلاق الوزيرين ) : ( والله ، للخروج من الطارف والتليد أسهل من التعرّض لهذا القول والصبر عليه وقلة الاكتراث به / ٩٠ ) قال هذا ، في اليزيدي هجاه شاعر " هجاه مرأاً " .

وقال المرزوقي في شرح الحماسة ( ٧٨٩ ) : ( حتى كان يترك السفر واكتساب الأحدوثة بما يُمتن فيه ، ويتعرض من أجله للتلف ) . وقال فيه ( ٧٣٨ ) : ( أما تخافون أن يحق عليكم العذاب اذا استهنتم بالوعيد . . . وتعرضتم لسخط الله عز وجل ، في تجاوز مأموره ) . وقال ( ٨٠ ) : ( واماقتل " ، وهو بالحرّ أجدر من التعرّض لما يُخزيه ويكسبه الذل " ) . وقال ( ٨١٦ ) : ( وابتذاله النفس وتعرضه للحتف ) ، والحتف: الهلاك .

وقال ابن جني في الخصائص ( ٤٧٠/ ) : ( وانما وجب أن يرتّب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء ) ، وقال في المحتسب ( ١٧٩/١ ) : ( والفضلة متعرّضة للحدف والبذلة ) . وقال فيه ( ٢٤٣/١ ) : ( ان الفعلّة واحدة من جنسها ، والواحد مُعرّض للتثنية والجمع ) ، أفرايت كيف جعل ( مُتعرّضة ) من تعرّض له . ك ( معرّضة ) من عرّض له ، فأنزلهما في المعنى منزلة واحدة !

## خلاصة القول في معنى ( تعرض له ) :

فاستبان بما تقدم أن ( تعرض له ) ك ( عرض له ) أو ( أعرض له ) ، من قولك عرضته لكذا فتعرض له ، فيكون ( تعرض ) هذا من قبيل ( تفعل ) الذي يدل على المطاوعة نحو حذرتَه فتحذَر ونبّهته فتنبّه وعزّيته فتعزّي ، وقد أنكره الأستاذ جواد بلا بيّنة وأباه بلا سلطان . ويأتي ( تعرض له ) بهذا المعنى كلما ابتغاك الشيء فجعلك غرضاً له ، نحو قولك ( تركت السفر الطويل مخافة التعرض للمرض ) . أما إذا ابتغيت الشيء وعزمت على طلبه كان ( تعرض له ) ك ( تصدّي له ) . ويكون ( تعرض ) هذا من قبيل ( تفعل ) الذي يدل على تكلف الفاعل للفعل باصرار كتتبّع وتقصّي وتحريّ ، وذلك كقولك ( ينبغي للمرء أن يتعرّض لأسباب المرض فيعالجها ويحاول أن يتّقياها ) .

وليست المفارقة أن تأتي صيغة ( تفعل ) للتكلف حيناً والمطاوعة حيناً آخر ، ولكن المفارقة أن يجتمع لفعل واحد بهذه الصيغة وهو ( تعرّض ) ، التكلف والمطاوعة جميعاً . والذي عندي أن الأصل فيه ( التكلف ) وهو المعنى الغالب لتفعل ، أما المطاوعة فقد كانت فرعاً عليه . فالأصل ألاّ تتعرض للتلف إذا عنيت به أنك أبديت عرضك له وأمكنته منه ، وإنما الوجه أن يتعرض لك أي يبتغيك ويعرض لك ويعترضك ، فإذا قلت ( تعرضت للتلف ) وأردت المعنى الأول فهو على القلب لا على الأصل . وشبيه بهذا ما مثل به المبرد للقلب من كلام العرب في كتابه ( الكامل ) وهو قولهم ( المرأة تنوء بها عجيزتها ) أي تثقلها ، وقولهم ( وهي تنوء بعجيزتها ) أي تنهض بها مثقلة .

على أنه إذا كان الأصل ألاّ يبتغي المرء ما يتفق منه معاذاة أو نصب أو يتعرض فيتصدّي لما يجلب عليه العناء والشقاء ، فقد يطلب المرء المشقة نفسها ، بل يركب أكتاف الشدائد ليحقق بذلك غاية ويبلغ منية . فانظر الى قول الجاحظ في كتاب الحيوان حول ما قاسى من نصب وعانى من صعد ولقي من برح في تأليف كتابه واستتمام فصوله ، ( لأنني كنت لا أفرغ فيه الى تلفظ الأشعار وتتبع الأمثال واستخراج الآي من القرآن ، والحجج من الرواية ، مع تفرّق هذه الأمور في الكتب ، وتباعداً ما بين الأشكال . فان وجدت فيه خلا من اضطراب لفظ ومن سوء تأليف . فلا تنكر بعد أن صورت عندك حالي التي ابتدأت عليها كتابي ، ولولا ما أرجو من عون الله على اتمامه . لما تعرضت لهذا المكروه ) . فليس التعرض ها هنا على معنى ابداء عرضه للمكروه وتمريض صفحته له لتلقّي أثره واحتمال بوائقه ، وإنما هو على معنى التصدي والابتغاء .

وعندي أن من هذا القبيل قول زاهر التيمي :

ومحش حربٍ مقدّم متعرّض	للموت غير مُعرّد حيّاد
كاليث لا يثنّيه عن اقدمه	خوف الردى وقعايق الایعاد
مذلّ بمهجته اذا ما كذّبت	خوف المنية نجدة الأنجاد

قال المروزقي ( ٦٨٣ ) : ( يريد أنه يقدم ولا يُحجم . . . هو في بأسه واقدامه



مثل الليث لا يصرفه عن الوجه الذي يؤمه ، والأمر الذي يُهمه ما يستشعره الجبان من خوف الموت وقعقة الوعيد) ، وأردف (وقوله: مَذَلْ بمهجته ، كأنه يطول تعرّضه للشدائد ويدوم ابتذاله لما يجب صونه من كرائم النفس ، فعل من ضجر بمهجته فاستقتل واستطاب الموت فتمجّل . ويقال مَذَلْ بِسَرَّة: إذا باح به ) .

### القول في تعدية ( تعرّض ) هل يكون بـ ( الى ) كما كان باللام ؟

جاء في كتاب ( تذكرة الكاتب ) للأستاذ أسعد خليل داغر ، رحمه الله : ( ويعدّون الفعل تعرّض بالي فيقولون - لم يفكروا أن يتعرّضوا الى أحد - وهو بهذا المعنى انما يتعدّى باللام تقول - تعرّض له وطلبه ) . فأنكر بذلك تعدية ( تعرّض ) بالي ، وليس هذا صحيحاً . فإذا قلت ( تعرّض لفلان ) فقد قصدت أن تعرّضك انما تناول فلاناً بطلبه وابتغائه ، وإذا قلت ( تعرّض الى فلان ) فقد أردت أن تعرّضك بالطلب والابتغاء انما انتهى وصار اليه . فقد جاء في كتاب لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي المتوفى ( ٤٢٩ هـ ) : ( معن بن زائدة تعرّض اليه رجل فقال : احملني أيها الأمير ، فقال : أعطوه جملاً وفرساً وبغلاً وحماراً وجارية ، وقال : لو علمت أن الله تعالى خلق مركوباً سوى ما ذكرناه لأمرنا لك به ) . فقال ( تعرّض اليه رجل ) وعدّى الفعل بالي خلافاً لما ذهب اليه الأستاذ داغر . ونحو من ذلك ما جاء في النهاية لابن الأثير : ( وفي حديث الوليد بن يزيد عبد الملك : أفقر بعد مسلمة الصيد لمن رمى أي أمكن الصيد من فقاره لراميه . أراد أن عمه مسلمة كان كثير الغزو يحمي بيضة الاسلام ويتولى سداد الثغور ، فلما مات اختل ذلك وأمكن الاسلام لمن يتعرّض اليه ، فقال : أفقرك الصيد فارمه أي أمكنك من نفسه - مادة فقر ) .

### القول في تعدية ( أجاب )

ومما نحن على سمته تعدية ( أجاب ) ومصدره ( الاجابة ) واسم مصدره ( الجواب ) . ففي شرح مجمع الأمثال ( يقال أجاب اجابة وجابة وجواباً وجيبة ) . وتعدية الفعل في الأصل تكون بـ ( عن ) ، فاستعمال الفعل بـ ( على ) دون ( عن ) لحن اذا أريد بـ ( على ) ما يُراد بـ ( عن ) من الاجابة عن السؤال أو ما يقوم مقامه . لكن تصرف الفعل بـ ( عن ) لا يمنع تعديته بغيره من الحروف الجارة التي حُدّت معانيها المطّردة في الأمهات ، اذا اتسمت لها معاني الفعل . فانت تقول مثلاً ( أجبت في الكتاب ) على الظرفية ، و ( بالكتاب ) على الاستعانة والظرفية أيضاً ، و ( أجبت عنه ) على البدلية ، و ( على ورقة بيضاء ) على الاستعلاء الحسّي ، و ( أجبت لأمر مهم ) على التعليل ، و ( أجبت عن الأسئلة من أولها الى آخرها ) على ابتداء الغاية وانتهائها .

وإذا أردت بالفعل أو مصدره أن يترتب على أمر من الأمور أو يُبنى عليه فعدّوك بالتعدية الى ( على ) سائغ مستقيم ، كقولك ( وانما أجبتكم عن أسئلتكم ، على ما جاء في كتابكم ) أو ( انما جوابي عن أسئلتكم ، على ما جاء في كتابكم ) . وتحذف ان شئت ( عن

أسئلتكم ) لظهور الغرض ، استغناء بما في الكتاب من ترتب الجواب الذي يقتضي (على) إذا أردت أن ينصرف الذهن الى هذا فتقول: وإنما أجبتكم ، على ما جاء في كتابكم ) و ( انما جوابي ، على ما جاء فيه ) فيكون كلامك صحيحاً ، اذا انتويت فيه هذه الجهة .

فانظر الى ما جاء في أمالي المرتضى ( ١/٤٩٠ ) : ( فان قيل كيف يجوز أن يقول: السجن أحب الي مما يدعونني اليه - يوسف/٣٣ ، وهو لا يحب ما دعوه جملة . . قلنا قد تستعمل هذه اللفظة في مثل هذا الموضع ، وإن لم يكن في معناها اشتراك ، على الحقيقة . وإنما يسوغ ذلك على أحد الوجهين دون الآخر ، من حيث كان المخير بين الشيئين لا يخير بينهما الا وهما مرادان أو مما يصح أن يريد هما . . والمجيب على هذا ، متى قال: كذا أحب الي من كذا ، كان مجيباً على ما يقتضيه موضوع التخيير ، وإن لم يكن الأمران يشتركان في تناول محبته ) . فتقدير قوله ( والمجيب على هذا متى قال . . ) والمجيب بناء على هذا متى قال ، وقوله ( كان مجيباً على ما يقتضيه . . ) كان مجيباً جواباً مترتباً على ما يقتضيه . .

وقد جاء في الأشباه والنظائر ( ٣/٢٥٧ ) : ( فنقول الجواب عليه من وجهين ) أي الجواب المترتب عليه ، انما يكون من وجهين .

وجاء في الخصائص لابن جني ( ٣/٣٨ ) : ( وقد كان أبو علي ، رحمه الله ، كتب الي من حلب ، وأنا بالموصل ، مسألة . . جواباً على سؤالي اياه عنها ) أي جواباً مترتباً على سؤالي ، ولو داني هذا في معناه التعديعية بعن .

وانظر الى قول ابن جني في الخصائص أيضاً ( ٢/٢٦٦ ) : ( ومن ذلك قولك في جواب من قال لك : الحسن أو الحسين أفضل ، أم ابن الحنفية ؟ الحسن ، أو قولك الحسين ، وهذا تطوع من المجيب بما لا يلزم . . ذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله ، أن يقول له : أحدهما . . ألا ترى أنه لما قال له : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ، فكأنه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية ؟ فجوابه ، على ظاهر سؤاله ، أن يقول أحدهما ) . فما تعليل قوله ( جوابه على ظاهر سؤاله ؟ أقول انه على تقدير . جوابه المبني على ظاهر سؤاله . وقد أردف ابن جني : ( ونظير قوله في الجواب على اللفظ . . ) أي في الجواب المحمول على اللفظ ، و ( على ) في كل ذلك للاستعلاء مجازاً .

تعديعية ( أجاب ) بعن وعلى ومعناه مع كل منهما :

ومن هنا كان الطعن على تعديعية ( أجاب ) بغير ( عن ) دون تدبر معناه وما هو عليه من تقدير الكلام ، مجازفة في القول ، وحكم لا تناط به ثقة ولا يخلد اليه بيقين . ونحو من ذلك قول الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( قل أجاب عن السؤال اجابة وهذا جواب عن الكتاب ، ولا تقل أجاب على السؤال اجابة ، وهذا جواب على الكتاب . وذلك لأن المسموع عن العرب ، والمذكور في كتب العربية : أجاب عن السؤال ، لا أجاب عليه ، ولأن معنى الفعل : أجاب ، يستوجب استعمال - عن - لافادة الاذاحة والكشف والابانة

والقطع والخرق ، ولا يصلح معه استعمال - على - التي هي للظرفية الاستعلائية .  
قال ابن مكرم الأنصاري : الإجابة رجوع للكلام ، تقول فيه : أجابه عن سؤاله ، وقد  
أجاب إجابة وإجاباً وجواباً وجابة ) .

كما كان إطلاق القول في جواز استعمال ( أجاب على ) محل ( أجاب عن ) غير  
صحيح ، وعلى نحو من هذا ما جاء به الأستاذ صبحي البصّام فيما استدركه على كتاب  
( قل ولا تقل ) ، قال : ( قلت يجوز أن تقول أجاب عن السؤال ، وهو أصل ، وأن تقول:  
أجاب على السؤال ، وفي السؤال ، وكلاهما فرع . وأنا باسط الكلام على ذلك ها هنا  
بعض البسط ) ، ثم أتى بشواهد من كلام البلغاء ، فيها تعدية ( أجاب ) بعن ، وشواهد  
أخرى فيها تعديته بعلى ، وذهب إلى أن ( على ) قد حلتّ فيها محلّ ( عن ) وأدت معناها ،  
كما حلتّ ( على ) محلّ ( عن ) في قولك ( رضي عليه ) و ( رمى على القوس ) و  
( ذهب عليّ ) مما اعتاد النحاة أن يذكروه في الأمثلة التي أدّت فيها ( على ) مؤدى ( عن ) .

أقول المعنى المطرد لعلى هو الاستعلاء حسّاً نحو قوله تعالى ( وعليها وعلى الفلك  
تحملون - المؤمنون / ٢٢ ) أو معنى نحو قوله تعالى ( فضّلنا بعضهم على بعض - البقرة  
/ ٢٥٣ ) . أما ما ذكره النحاة من المواضع التي حلت فيها ( على ) محلّ ( عن ) فينبغي أن  
تقصر على الأمثلة المحكية وما شابهها ، ولوجاز استعمال ( على ) لكل المعاني المذكورة ،  
في كل موضع ، لصح قولك ( نبت على فلان ) . بمعنى قولك نبت عنه ) ، وهذا محال .  
فانظر إلى ما جاء في المغني لابن هشام ( على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن  
التي ادّعت فيها النياحة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمّن معنى عاملاً يتعدّى  
بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف - ١٧٣ / ٢ ) وفي ( الهمع ) للامام  
السيوطي ( والبصريون قالوا لو كان لعلى هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت  
تقول ولّيت عليه أي عنه . وكتبت على القلم أي به ، وجاء زيد على عمرو أي معه ،  
والدرهم على الصندوق أي فيه ، وأخذت على الكيس أي منه ) وأردف : ( وأولوا ما تقدم  
على التضمين ونحوه فضمّن تتلو معنى تقول ، ورضي معنى عطف . . . واكتالوا معنى حكموا  
في الكيل . . . ) ذلك أن للفعل مع كل حرف وجهة خاصة قد تداني وجهته مع حرف آخر ،  
لكنها لا تطابقها ولا توافعها . وهذا ما أكده أبو نزار ملك النحاة حين قال : ( إن الفعل  
يتعدّى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل ، لأن  
هذه المعاني كامنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر ) وأردف ( وذلك إذا  
قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن  
خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت  
خرجت عن الدار . . . ) فأتى لكل حرف بمعناه الذي خصّ به ، وأوضح هذا صاحب الكليات  
فقال ( الفعل المتعدّي بالحروف المتعدية لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على  
معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف الحروف . فان ظهر اختلاف الحرفين ظهر  
الفرق . . . ) وأردف ( وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت إليه وله  
وهديت إلى كذا ولكذا ، فالنحاة يجعلون أحدا الحرفين بمعنى الآخر ، أما فقهاء أهل العربية

فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره (٠٠) . فقد يغني قولك ( أجب على ) عن قولك ( أجب عنه ) حيناً لكن اغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني البتة أنهما على معنى واحد ، كما بسطنا الكلام عليه في أمثلتنا السابقة .

وفي كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ( قال المحققون من أهل العربية أن حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه : في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس ) .

بعض ما تعدى بعن و على ومعناه مع كل منهما :

تقول ( سكت عن الكلام ) إذا امتنعت منه و ( سكت عن الأمر ) إذا أغفلته وتجاوزته وتفاضيت عنه مجازاً ، لكنك إذا قلت ( سكت عليه ) فقد أردت شيئاً آخر . قال الشاعر :

ليس العمى طول السؤال وإنما تمام العمى طول السكوت على الجهل

أقول قد ضُمِّن السكوت هنا معنى الصبر ، وبينهما اشتراك في المعنى . فإذا قلت ( سكت على الجهل ) كان معناه : سكت عن الجهل صابراً عليه .

وتقول ( نمت عنه ) إذا نمت حقاً كما جاء في الحديث ( تنام عن المعين ) فإذا أردت المجاز فيه كان معناه غفلت عنه . ففي نهج البلاغة ( ٧٨/١ ) : ( لا ينام عنكم وأنتم في غفلة ساهون ) لكنك تقول ( نمت عليه ) كما جاء في نهج البلاغة ( ٧٨/٣ ) ( ينام الرجل على الثكل ولا ينام على الحرّ ) . قال الرضي ( ومعنى ذلك أنه يصبر على قتل الأولاد ولا يصبر على سلب الأموال ) ، والحرّ بالتحريك سلب المال .

وتقول ( خرج عن القانون ) إذا حاد عنه و ( خرج على القانون ) إذا تمرد عليه وتصدى لمخالفته ، كقولك ( خرج على السلطان أو الامام أو الخليفة ) .

وتقول ( نبا عنه ) إذا حاد ورجع و ( نبا عليه ) إذا اشتد عليه ولم ينقذ ، ذلك نحو ما جاء في نهج البلاغة ( ١٠١/٣ ) : ( يرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء ) . وهكذا قولك ( شرد عنه وعليه ) و ( نشز عنه وعليه ) و ( صبر عنه وعليه ) .

وقصارى ما هناك أنه قد صح بما قدمنا أنه لا يجزيك في اختيار الحرف لتصريف الفعل العودة إلى المعجمات لتقع على الحرف الذي خص به الفعل في معنى من المعاني ، أو إلى كتب اللغة لتقف على المعاني المطردة لكل حرف ، بل لا بد أن تحظى بنصيب من الدراية وتضرب بسهم من الفقه ، بمطالعة كتب الأدب نشره وشعره وطول مدارستها ، فلا شك أنها ستطلعك على ما يطرّفك في هذا الباب ، وتسبق بك إلى الحكم على ما يفضي إليه الفعل من معنى مع كل حرف .